

المحاضرة (13)

أخلاقيات وواجبات المهنة في المجال الاجتماعي

مقدمة حول مجالات العمل الاجتماعي:

العلوم الاجتماعية تضم مجموعة من العلوم التخصصية مثل المتخصصين في الخدمة الاجتماعية، الاجتماع، علم النفس، الاقتصاد، السياسة، والتي تتعاون معاً لتقديم خدمات متكاملة يحتاجها الإنسان لتحسين مستوى الحياة ورفع مستوى معيشته، حيث تعمل تلك التخصصات من خلال منظمات حكومية أو منظمات المجتمع المدني لمساعدة الإنسان- خاصة الفئات المهمشة- على اشباع احتياجاتهم ومواجهة مشكلاتهم. ويعتبر المتخصصون في الجوانب الاجتماعية هم الحلقة المدعمة التي تربط بين الحقوق والحاجات.

الأسس الفلسفية لأخلاقيات العمل الاجتماعي:

الايمان بكرامة الفرد وقيمه، أي احترام الفرد واحترام حقه في أن يعيش الحياة التي تلائمه ويرضاها لنفسه، وتأسيساً على ذلك لا يحق لأي متخصص في الجوانب الاجتماعية أن يفرض حلولاً على المستفيدين من الخدمات الاجتماعية. أن الانسان المحتاج للمساعدة له الحق الكامل في تقرير مدى احتياجه والطريقة التي يتبعها لمقابلة تلك الاحتياجات.

أن تكافؤ الفرص يجب أن يتاح للجميع وألا يتدخل فيه أو يحد منه إلا قدرات الفرد ذاته. أن حق الفرد في تقرير مصيره والفرصة المتكافئة متصلان اتصالاً وثيقاً بمسئوليته الاجتماعية تجاه نفسه وأسرته والمجتمع الذي ينتمي إليه.

ينبغي أن يحظى الناس في المجتمع بالموارد المطلوبة لسد احتياجاتهم الأساسية. حق الحرية للناس جميعاً، ولذلك ينبغي لتفاعل الأفراد وزيادة استفادتهم من الموارد أن يزيد من احترامهم وشعورهم بذاتهم.

هناك اعتماد متبادل بين الأفراد والمجتمع، حيث يجب أن يتحمل الأفراد المسؤولية المتبادلة تجاه بعضهم البعض، وعلى المجتمع مسؤولية إزالة العقبات التي تحول دون تدعيم الانسان لذاته وحقه في الحياة الكريمة.

حق المواطنين في العدالة الاجتماعية كأساس لتوفير الخدمات التي يحتاجون إليها على أساس مكونات ثلاث:

العدالة القانونية: التي ترتبط بما يجب على الفرد نحو المجتمع.

العدالة الجماعية: التي ترتبط بما يجب على الأفراد نحو بعضهم.

العدالة في التوزيع: التي ترتبط بما يجب على المجتمع نحو أفراد.

أهمية تقوية وتدعيم العلاقات الانسانية والتعاون بين المواطنين بما يسهم في تحسين ظروفهم وتعزيز حقوق الإنسان في الاختيار والخصوصية والسرية وزيادة الشعور بالمساواة.

مبادئ أخلاقيات المهنة في العمل الاجتماعي:

هناك عدة مبادئ يجب أن يلتزم بها المتخصصون كموجهات أخلاقية مهنية في الجانب

الاجتماعي، ومن أهم هذه المبادئ:

1-مبدأ المساعدة الذاتية :

ويقصد بها مساعدة الفرد لنفسه وكذلك مساعدة الجماعة لنفسها ومساعدة المجتمع لنفسه، ويندمج هذا المبدأ مع المادة الأولى من الاعلان العالمي لحقوق الانسان والذي ينص على أن يولد جميع الناس أحراراً متساوين في الكرامة والحقوق وقد وهبوا عقلاً وضميراً وعليهم أن يعاملوا بعضهم بعضاً بروح الأخلاء.

2-مبدأ التقبل :

حيث يقضي هذا المبدأ أن يتقبل العاملون في المجالات الاجتماعية العميل فرداً أو جماعة أو مجتمعاً محلياً كما هو لا كما ينبغي أن يكون وبالتالي لا تتدخل الاعتبارات الشخصية الذاتية لهم في الحكم على وحدات العمل.

ويأتي هذا المبدأ اتفاقاً مع المادة 19 من الاعلان العالمي لحقوق الانسان حيث أن لكل شخص حرية الرأي والتعبير ويشمل هذا الحق حرية اعتناق الآراء دون أي تدخل وانتقاء الأفكار وتلقيها وإذاعتها بأية وسيلة كانت دون التقييد بالحدود الجغرافية.

3-مبدأ حق تقرير المصير :

حيث يعترف هذا المبدأ بحق الانسان في أن يحيا الحياة التي يختارها لنفسه وأن يتجه بحياته الوجهة التي يرغبها بإرادته والتي تنسجم مع قيمه ومعتقداته، ولا يعني التجاء العميل إلى احدى المؤسسات الاجتماعية انه تنازل عن حقه في تقرير مصيره، وعلى ذلك يجب تجنب فرض أي آراء على وحدات العمل أثناء الممارسة المهنية احتراماً لحق الانسان في تقرير مصيره. وهذا يتفق مع المادتين 2، 3 من الاعلان العالمي لحقوق الانسان «لكل فرد الحق في الحياة والحرية والسلامة الشخصية»

4-مبدأ المشاركة :

وتعتبر المشاركة من المبادئ المعمول بها في الخدمة الاجتماعية، فالأخصائي لا يحل مشكلات وحدات العمل بقدر ما يساعدهم على تفهم مشكلاتهم ورسم الخطط لعلاج هذه المشكلات معتمدين على الامكانيات الذاتية والموارد والخدمات المتاحة في البيئة المحيطة. ويتفق هذا المبدأ مع كل من المادة 21، 27 من الاعلان العالمي لحقوق الانسان حيث حق الفرد في المشاركة في إدارة الشؤون العامة لبلاده سواء بطريقة مباشرة أو بواسطة ممثلين عنه يختارهم اختيار حر.

5-مبدأ السرية :

حيث تأتي ضرورة حفظ المتخصصين في الجوانب الاجتماعية لكل ما يحصلون عليه من بيانات ومعلومات عن العميل وعدم اذاعتها. ونجد أن هذا المبدأ يتفق مع الاعلان العالمي لحقوق الانسان، حيث تنص المادة الثالثة على ضرورة تمتع الفرد بحقه في الحياة والحرية وسلامة شخصه من أي أذى أياً كان هذا الأذى مباشر أو غير مباشر، مادي او معنوي. أهم الأخلاقيات المهنية في العمل الاجتماعي:

1-الالتزامات الأخلاقية وواجبات العاملين نحو أنفسهم:

الاحتفاظ بمستويات عالية من السلوك الشخصي بما يتلاءم مع طبيعة عمله المهني. الحرص على تنمية ذاته بحيث يتطور اداء وظائفه المهنية. أن يؤدي عمله طبقاً لأعلى مستويات الأمانة والاستقامة المهنية المطلوبة. أن يتنبه إلى أولوية التعهد بأداء مهامه بأعلى مستوى من الكفاءة.

2-الالتزامات الأخلاقية تجاه المستفيدين من الخدمات:

أن يعطى اولوية لاهتمامات المستفيدين من المؤسسات التي يعمل بها. أن يبذل كل جهد لتشجيع أقصى ما يمكن من حق تقرير المصير للمستفيدين. احترام خصوصية المستفيدين والاحتفاظ بسرية بياناتهم. تجنب الحصول على هدايا أو إقامة علاقات شخصية مع المستفيدين.

3-الالتزامات الأخلاقية تجاه زملائه في العمل:

أن يعامل زملائه باحترام ومجاملة واخلاص مع تجنب توجيه أي نقد سلبي لهم لا مبرر له. التعاون مع زملائه والتخصصات الاخرى لخدمة المستفيدين وتكامل عمله المهني.

طلب النصيحة والمشورة من زملاء العمل.

يجب ألا يسلك سلوك غير أخلاقي تجاه زملائه وأن يتدخل ليعدل السلوك غير الأخلاقي من الزملاء وفق المعايير المتفق عليها.

4- الالتزامات الأخلاقية في مؤسسات العمل:

وجوب وضع الحدود والمعايير في علاقاتهم المؤسسية مع من يشرفون عليهم أو يوجهونهم أو يدرّبونهم في إطار كفاءتهم المهنية.

أن يؤدوا مسئولية تقييم عمل الآخرين في إطار مؤشرات ومحكات واضحة ومعلنة وبطريقة موضوعية.

ضرورة الاحتفاظ بالسجلات بطريقة سرية، مع ضمان التسجيل السليم.

الاعلان عن الخدمات التي تقدمها المؤسسة وشروط الحصول عليها.

العمل على زيادة موارد المؤسسة.

5- الالتزامات الأخلاقية تجاه تخصصاتهم المهنية:

الالتزام بتحسين معارف ومهارات وقيم وأهداف التخصص في ضوء استخدام وسائل البحث والتقييم والدراسة اللازمة لتحقيق ذلك.

العمل على منع الممارسات غير الأخلاقية ضمانا لحصول تخصصه على التأييد المجتمعي.

على المتخصصين في الجوانب الاجتماعية أن يعلموا أنفسهم وطلابهم وزملائهم ممارسات

البحث العلمي للوصول لنتائج موضوعية والسعي للارتقاء بالتخصص.

6- الالتزامات الأخلاقية تجاه المجتمع ككل:

تعزيز جهود الرعاية والتنمية في المجتمع على كافة مستويات التعامل مع المطالبة بتحسين

ظروف معيشية أفضل للمواطنين في إطار تحقيق العدالة الاجتماعية.

تعزيز مشاركة المواطنين في وضع برامج ومشروعات الرعاية وفقاً لاحتياجاتهم الحقيقية.

أن يوفر فرصاً لحصول المواطنين على الخدمات التي يحتاجونها مع بذل الجهد لزيادة الموارد

وتحسين الظروف لإشباع الاحتياجات ومواجهة المشكلات